رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ٤ / ٤ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ١٥ / ٧ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢ / ٢٠٢٤

العلاقات التركية – العراقية منذ عام ٢٠١٤

Turkish - Iraqi relations since 2014

أ.م. د. محسن حساني ظاهر

D. Mohsen Hassani Zaher

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

University of Nahrain / College of Political Science

dr.mohsenhasani@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

ترتبط العلاقات الدولية بعوامل عديدة قد تسهم في تطور العلاقات او تراجعها، والتي تقترن بمسارات قد تكون مختلفة نسبة الى طبيعة العلاقات التي تجمع الدول، والعلاقات التركية العراقية عرفت منذ السابق في حالة من التأرجح مابين التعاون ومابين الخلافات لاسيما في بعض القضايا المهمة، فمنذ العام ٢٠١٤ بدأت العلاقات التركية العراقية تشهد تقدما نسبي لاسيما منذ التعاون في مواجهة الارهاب، لينتقل الى مرحلة جديدة منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرون اقترنت بتوجهات الحكومتين التركية والعراقية ادراكا للمصالح المشتركة التي تجمعهم، ليضع البلدين في مرحلة جديدة هي الاولى تاريخيا، التي ركزت على التعاون الاقتصادي والامني، ومن الممكن استثمارها بشكل فعلي لتعزيز تلك العلاقات والتي قد تأخذ جانب ايجابي في تسوية بعض القضايا العالقة بين البلدين .

الكلمات المفتاحية : " العلاقات الدولية " , "العراق" , "تركيا"

Abstract

International relations are linked to many factors that may contribute to the development or decline of relations, which are associated with paths that may be different relative to the nature of the relations that bring together countries. Turkish-Iraqi relations have been known since the past to be in a state of fluctuation between cooperation and differences, especially on some important issues. Since the year 2014 Turkish-Iraqi relations began to witness relative progress, especially since cooperation in confronting terrorism, moving to a new stage since the second decade of the twenty-first century, coupled with the directions of the Turkish and Iraqi governments in awareness of the common interests that unite them, putting the two countries in a new stage, the first historically, that focused on cooperation. Economic and security, and it is possible to invest it effectively to strengthen these relations, which may have a positive aspect in settling some of the outstanding issues between the two countries.

Keywords: "International Relations", "Iraq", "Türkiye"

المقدمة:

ان العلاقات الدولية والاقليمية ترتبط بعوامل عديدة قد تسهم في تطور العلاقات او تراجعها، والتي تقترن بمسارات قد تكون مختلفة نسبة الى طبيعة العلاقات التي تجمع الدول، والعلاقات التركية العراقية على الرغم من انها تعود الى العقد الثاني من القرن العشرين، وتمثيل دبلوماسي متبادل، فضلا عن الروابط المشتركة التي تجمع البلدين، الا انها علاقاتهم عرفت في حالة من التأرجح مابين حالة من التعاون ومابين حالة من الخلافات لاسيما في بعض القضايا المهمة وبمقدمتها "المياه"، وتليها " قضية العداء مابين تركيا وحزب العمال الكردستاني الذي يتواجد في شمال العراق، ومع ذلك منذ العام ٢٠١٤ بدأت العلاقات التركية العراقية تشهد تقدما نسبي لاسيما منذ

التعاون في مواجهة التنظيمات الارهابية "داعش" نظرا لتشكيلها تهديدا امنيا على المنطقة، وعلى الرغم من ظهور قضايا خلافية اخرى واهمها قضية تصدير النفط الكردي الى تركيا، والانتشار العسكري التركي في الاراضي العراقية، وقصف مواقع PKK في شمال العراق، والتي وصلت الى تراجع العلاقات بين البلدين، الا ان الواقع الفعلي للمنطقة والمتغيرات فرضت على كلا البلدين ان يسهمان في تعزيز العلاقات الثنائية، وهذا ما عرفه الطرفين في مرحلة جديدة منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرون اقترنت بتوجهات الحكومتين التركية والعراقية ادراكا للمصالح المشتركة التي تجمعهم، ليضع البلدين في مرحلة جديدة هي الاولى تاريخيا، التي ركزت على التعاون الاقتصادي والامني، ومن الممكن استثمارها بشكل فعلي لتعزيز تلك العلاقات والتي قد تأخذ جانب ايجابي في تسوية بعض القضايا العالقة بين البلدين .

وفي سياق ذلك، ان **مشكلة الدراسة** تكمن في تساؤل: هل ان طبيعة العلاقات التركية العراقية منذ العام ٢٠١٤ تأثرت بالجانب التعاوني اكثر من الجانب الخلافي، مما انعكس على مساراتها الفعلية عكس الفترات السابقة؟ بالإضافة الى بعض التساؤلات الفرعية :

١. ما طبيعة العلاقات التركية العراقية ومساراتها منذ العام ٢٠١٤.
٢. ما محددات العلاقات التركية العراقية (قضية المياه، قضي النفط، قضية حزب العمال الكردستاني).
٣. قراءة مستقبل العلاقات .

وفي ضوء ذلك تكمن **فرضية الدراسة** من ان العلاقات العراقية التركية لاسيما منذ العام ٢٠١٤ على الرغم من الخلافات في بعض القضايا، الا انها بدأت تشهد تقدما نسبيا اختلف عن الحقبات السابقة، وهذا ما ترجم لاحقا منذ بداية العقد الثاني من القرن الحالي بتعاون اقتصادي وامني من خلال توجهات صناع القرار لكلا البلدين ادراكا للمصالح المشتركة.

اما هيكلية الدراسة فقد تم تقسيمها الى اربع محاور، فضلا عن المقدمة والخاتمة وكما يلي :

اولا : طبيعة العلاقات التركية – العراقية منذ العام ٢٠٠٣-٢٠١٤

يرتبط البلدين بعلاقات وثيقة تعود الى عمق تاريخي لاسيما منذ العهد العثماني، ويشترك العراق وتركيا بالعديد من الروابط الثقافية والاقتصادية والدينية، فضلا عن روابط عرقية نظراً للتداخل بين مختلف القوميات الكردية والتركمانية، فضلا عن ارتباط البلدين بحدود مشتركة، ومع ذلك عرفت العلاقات بين البلدين تطوراً في مختلف الحقب التاريخية، وبالرغم من ذلك لاشك ان العلاقات العراقية – التركية مرت بأدوار مختلفة، إذ اتسمت في العهدين الملكي والجمهوري بعلاقات ودية، ولاسيما خلال حقبة العهد الملكي عندما عقد الحلف العراقي التركي عام ١٩٥٥ والذي تطور فيما بعد الى "حلف بغداد"، واستمر هذا التطور في العهد الجمهوري خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، وفي كافة الصعد (السياسية، والاقتصادية، والامنية)، الا ان مسار هذه العلاقات بدء بتراجع واضح لاسيما منذ عقد التسعينات، والذي اسهم في ظهور توترات بين الطرفين جاء نتيجة سياسات النظام العراقي السابق ما قبل عام ٢٠٠٣، واهمها اجتياح العراق للأراضي الكويتية في العام ١٩٩٠، وعلى خلفية هذا الحدث تبنت تركيا موقفاً معادياً للعراق لغاية احتلاله من قبل القوات الامريكية في العام ٢٠٠٣[١].

وعلى الرغم من الموقف التركي المعارض لتوجهات العراق، الا ان تركيا اتخذت في البداية موقف رافض للمشروع الامريكي الذي يهدف الى شن حرباً عسكرية على العراق بالرغم من علاقتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويعود ذلك الى دور المجلس الوطني الكبير "البرلمان التركي" الذي كان يسيطر عليه نواب حزب العدالة والتنمية المعروف بتوجهاته الاسلامية بزعامة (رجب طيب اردوغان)، اذ تم رفض أي مشاركة عسكرية تركية في الحرب، كما رفض أيضاً أن تنطلق القوات الاميركية الجوية من الاراضي التركية من أجل فتح جبهة شمالية عراقية، على الرغم من تعرضها الى ضغوطات امريكية، الا انها تمسكت بموقفها من الحرب[٢].

ولكن بسبب الضغوط الامريكية على حزب العدالة والتنمية الذي تسلم السلطة في عام ٢٠٠٢، جرى اتفاق على تقديم الحكومة التركية مذكرة الى البرلمان للمشاركة في الحرب، وعلى غرار ذلك حصلت موافقة البرلمان بالأغلبية على مذكرة التعاون العسكري التركي الامريكي[٣]، ومع احتلال العراق في العام ٢٠٠٣ عرفت العلاقات التركية العراقية انحساراً اثر على مسارها الفعلي تزامنا مع مجموعة من القضايا والمشكلات بين البلدين، ولكن مع ذلك، ادركت تركيا مدى اهمية المنطقة لاسيما بعد احتلال العراق ودخول المنطقة في مرحلة جديدة، لذا فقد سارعت لتبني سياسة اقليمية جديدة استندت على الدبلوماسية الناعمة بهدف التوسع اقليمياً، ووجهت تلك السياسة صوب العراق لاسيما منذ العام ٢٠٠٤، وكان الهدف منها يكمن : [٤]

١. الدخول الى البيئة الداخلية العراقية وبدعم مباشر من قبل الولايات المتحدة بهدف تحقيق توازن امام النفوذ الايراني.
٢. فتح نوافذ جديدة مع العراق لاسيما مع بعض الاطراف السياسية العراقية بهدف كسب اكبر قدر ممكن من الاتصال .
٣. الابتعاد عن بعض القضايا المعقدة مع العراق واهمها القضية الاثنية والمطالبات بحقوق التركمان، وايضا تقليل الضغط بشأن قضية ملاحقة حزب العمال الكردستاني في الاراضي العراقية، كون تلك القضايا لاتخدم المصالح التركية المستقبلية.

ومع تطور الاحداث في المشهد السياسي العراقي، بدأت تركيا تكثف خطوط الاتصال مع الحكومة العراقية، فمنذ العام ٢٠٠٧ شهدت العلاقات بين البلدين انتعاشا نسبي، ترجم الى تبادل دبلوماسي تجسد بعدد من الزيارات بين مسؤولي البلدين، واهمها زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق "نوري المالكي" الى تركيا في تشرين الثاني/٢٠٠٧، واسفرت هذه الزيارة على التعاون المشترك لاسيما بشأن مكافحة النشاطات الارهابية من قبل حزب العمال الكردستاني[٥]، ولاحقا جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي "رجب طيب اردوغان" للعراق في العام ٢٠٠٨، برفقة وفد ضم أربعة وزراء أتراك بينهم وزيرا الخارجية "علي باباجان"، و وزير الطاقة "حلمي غولر"، ومثلت هذه الزيارة خطوة مهمة في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، لتسفر عن توقيع مجموعة من الاتفاقيات شملت العديد من القضايا، وايضا التوقيع على الاعلان السياسي المشترك لتأسيس "مجلس التعاون الاستراتيجي" بهدف تطوير الشراكة بين البلدين وتنظيم التعاون في جميع المجالات الاقتصادية والامنية والمياه [٦]، وفي ضوء ذلك، اعرب "نوري المالكي"

في تشرين الاول/٢٠٠٩ بان تعزيز العلاقات العراقية التركية هو مؤشر على وجود ارادة سياسية قوية بين البلدين، لاسيما في تطوير علاقاتهم الاستراتيجية[٧].

ومع كل ذلك التقدم الذي ترجم الى اتفاقيات متعددة بين العراق وتركيا، والذي كان من المفترض ان يشكل مسارا جيد واكثر استقرار في العلاقات الثنائية، لكن يلاحظ انه لم تكن هناك ارادة كافية لتحفيز التواصل ومتابعة ما تم الاتفاق عليه، وذلك بسبب مجموعة من القضايا العالقة بين البلدين والتي شكلت حاجزا امام أي تطور في علاقاتهم، ومنها قضية المياه، فضلا عن عدم تنفيذ بعض الاتفاقيات بسبب عدم المصادقة عليها من قبل الحكومتين[٨]، والاهم في تلك القضايا، هي قضية حزب العمال الكردستاني التي عدت عائقا امام مسار العلاقات بين البلدين نظرا لطبيعتها المعقدة بسبب الخلافات المتجذرة بين حزب العمال والحكومة التركية، وعلى الرغم من نوايا البلدين في تسوية تلك القضية، الا انها كانت بين الحين والاخر تنفجر، وهذا ما شكل في عام ٢٠١١ سبباً في تراجع العلاقات مابين العراق وتركيا، نتيجة هجوم شنه حزب العمال الكردستاني بالصواريخ على مواقع قوات الامن والجيش في بلدة كوكوركا في جنوب شرق تركيا، واسفر عن مقتل ما يقارب (٢٤) جنديا تركيا، فضلا عن اصابة (١٨) اخرون، وبالمقابل ردت تركيا بضربات جوية على مواقع كردية في شمال العراق[٩].

وفي العام ٢٠١٢ حدثت انعطافة سلبية اخرى في العلاقات العراقية –التركية لاسيما عندما قام وزير الخارجية التركي "احمد داود اوغلو" بزيارة مفاجئة لكركوك المنطقة المتنازع عليها، لمقابلة الجماعات التركمانية العراقية السياسية، مما فسر ذلك على انه انتهاك للعرف المقبول، مما دفع بالحكومة العراقية المركزية بالاعتراض على التصرف التركي، وتشكيل لجنة برلمانية لإدانة ذلك التحرك التركي، ورفع توصيات بفرض قيود على الانشطة التجارية التركية في العراق[١٠].

ثانيا : مسارات العلاقات التركية – العراقية منذ العام ٢٠١٤

على الرغم من الفترات السابقة التي شهدت تارة تطور في العلاقات الثنائية بين البلدين، وتارة اخرى تراجع، الا انه في الحقيقة يدرك العراق وتركيا مدى اهمية كلاهما البعض في المنطقة، وان أي حدث او سلوك غير مقبول قد يسهم في التصعيد، وانه سينعكس سلبا على علاقاتهما المشتركة، وتحديدا على الانشطة التجارية والاستثمارية التركية في العراق، فضلا عن بعض القضايا الهامة التي بدورها قد تؤثر على امنهما القومي، لذا فقد حافظا على مسار علاقاتهما من خلال توظيف سبل التعاون كوسيلة لتعزيز العلاقات وتجاوز الخلافات، وفي سياق ذلك، في عام ٢٠١٤ لاسيما منذ ظهور جماعات داعش الارهابية وتمددها في العراق وسوريا، والسيطرة على اجزاء كبيرة من الاراضي العراقية، ادركت تركيا مدى خطورة تلك التنظيمات الارهابية في حال تمددها لحدودها المشتركة مع العراق وسوريا، لذا سارعت في العام ٢٠١٤ الى إصدار بيان مشترك أكد على أهمية التعاون بين البلدين، والتأكيد على احترامهما لسلامة أراضي كل منهما وسيادته، واتفقا على تطوير كل جانب من جوانب علاقاتهما الثنائية ومواصلة تعاونهما في الحرب ضد الإرهاب[١١].

وبعد العام ٢٠١٧ لاسيما منذ تحرير الاراضي العراقية من التنظيمات الارهابية "داعش" ببسالة القوات العراقية الامنية والحشد الشعبي، بدأت السياسة الخارجية العراقية تأخذ مسار اكثر فاعلية اقليميا، مما جعلها طرفا مهما في التوازن الامني الاقليمي، واخذت العلاقات العراقية تتطور بشكل اكثر وضوح ومنها مع تركيا، التي اسهمت بفاعلية في دعم العراق في حربه على الارهاب كونها احد اعضاء التحالف الدولي المشارك في الحرب على "داعش"، فمنذ الانتصار العراقي (فترة ما بعد داعش) ، ساهمت الحكومة التركية في تقديم المبادرات الى العراق لاسيما من خلال إعادة إعمار المناطق المحررة من داعش، ودعم عودة النازحين داخليا، فضلا عن الجهود بهدف المصالحة الوطنية في العراق، وفي هذا الصدد، أعلنت تركيا عن تعهدها بتقديم قروض بقيمة (٥) مليارات دولار أمريكي ومساعدة مشاريع بقيمة (٥٠) مليون دولار أمريكي في "مؤتمر الكويت لإعادة إعمار العراق" الذي عقد في شباط/ ٢٠١٨[١٢].

وفي ضوء ماتقدم، على الرغم من ان العلاقات بين البلدين تشهد تحسن في فترة معينة، لكن سرعان ما تتراجع الى الخلف في الفترة الاخرى، فمنذ العام ٢٠١٩ جرت بعض الاحداث ادت بدورها الى تراجع علاقات البلدين، ومنها مقتل نائب القنصل التركي في محافظة اربيل على اثر هجوم مسلح، بالمقابل اعلنت تركيا عن اطلاق أوسع عملية جوية ضد حزب العمال الكردستاني في العراق، ردا على الهجوم المسلح في أربيل، وهذا ما اكده وزير الدفاع التركي بأن الجيش التركي دمر ملاجئ وكهوفا لحزب العمال الكردستاني[١٣]، وفي العام ٢٠٢١ وجهت تركيا ضربات عسكرية على المناطق الحدودية في شمال العراق بحجة ان تستهدف مواقع حزب العمال الكردستاني، حيث قصفت القوات التركية الشريط الحدودي في منطقة زاخو، وفي تموز/ ٢٠٢٢ كررت القصف في المنطقة نفسها، والتي اودت بحياة مايقارب عشرة مدنيين عراقيين، بالمقابل نددت الحكومة العراقية بشدة هذا السلوك التركي على انه انتهاك واضح لسيادة العراق، في حين نفت الحكومة التركية اي قصف من قبلها، واكدت على ان تلك الضربات هي من قبل حزب العمال الكردستاني وجاءت بهدف اثارة المشاكل بين العراق وتركيا والاضرار بعلاقاتهم الثنائية[١٤]. ويلاحظ من ذلك، على الرغم من ان الحكومة التركية تعمل على استهداف حزب العمال الكردستاني، الا انها في الوقت ذاته تدرك مدى اهمية العراق بحساباتها، لذا فهي تحاول عدم الاضرار بعلاقاتها مع العراق.

وتبعا لمسارات العلاقات الثنائية التي تجمع العراق وتركيا، فمنذ تولي "محمد شياع السوداني" رئاسة الحكومة العراقية في تشرين الاول/٢٠٢٢، اذ عمل على توجيه السياسة والعلاقات الدولية في العراق إلى الطريق الصحيح في الآونة الأخيرة من خلال الانفتاح الخارجي وركن الخلافات لاسيما مع تركيا، فضلا عن ايلاء الاهمية الى القضايا العالقة منها (قضية المياه، وقضية حزب العمال الكردستاني)، مما ادى الى بدء فصلا جديدا في العلاقات العراقية التركية لتشهد تطورا نسبياً، والذي ترجم الى تعاون دبلوماسي وتجاري واقتصادي اوسع، حيث تم توجيه دعوة من قبل الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" الى رئيس الوزراء العراقي "محمد شياع السوداني" بزيارة تركيا في كانون الثاني/٢٠٢٣ كخطوة نحو تعزيز خطوط الاتصال بين البلدين، بالمقابل لبى السوداني الدعوة في

اذار/٢٠٢٣، وكانت أول زيارة رسمية له إلى تركيا منذ توليه منصبه، وخلال الزيارة جرت محادثات مهمة ركزت على تعزيز التعاون الاقتصادي، بما في ذلك الدفع من أجل التقدم في مشروع عبور رئيسي جديد "طريق التنمية" الذي يتضمن إنشاء الطريق السريع بين جنوب العراق والحدود التركية، والذي يبلغ طوله نحو (١١٩٠) كم، وإنشاء خط سكك حديدة يبلغ طوله نحو (١١٧٥) كم، وعلى الرغم من ذلك لم يتوصل البلدين إلى حل دائم لقضايا مثل المياه العابرة للحدود، التي تعد تاريخيا من بين أكثر القضايا الخلافية بين البلدين، لكن ذلك لم يمنع من تعزيز علاقاتهم[١٥].

وفي سياق ذلك، في ٢٢ نيسان/ ٢٠٢٤، توجه الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بزيارة إلى العراق التي تعد أول زيارة له منذ ثلاثة عشر عاماً، والتقى برئيس الوزراء العراقي "محمد شياع السوداني"، وخلال هذه الزيارة تم الحوار بين الجانبين حول مجموعة من الاتفاقيات الثنائية المهمة لاسيما في مجالات الطاقة والمياه والأمن والتجارة والنقل[١٦]، وهذا ما يشير إلى رغبة متبادلة في تحسين العلاقات نحو مسارات اوسع لتجاوز الطبيعة المضطربة للعلاقات العراقية التركية، ولعل هذا التطور يمثل نقطة تحول تاريخية قد تنعكس على مسار علاقاتهم الثنائية في المستقبل القريب.

ثالثا : محددات العلاقات التركية العراقية

على الرغم من كل ماتقدم في قراءة طبيعة العلاقات العراقية التركية ومساراتها لاسيما منذ العام ٢٠١٤، وماشهدته من تفاعلات بجوانب ايجابية واحيانا سلبية، وحتى في ظل الفترة الحالية التي يتجه فيها البلدين نحو تطورا واضحا في علاقاتهم، الا ان هذا التطور لم يسهم بفاعلية في تسوية الملفات الشائكة، والتي عدت بمثابة محددات، والتي سيتم تناولها اهمها وفق ما يلي :

قضية المياه : تعد قضية المياه من القضايا المهمة والحساسة، وذات تأثير كبير في سياسات العراق وتركيا، لاسيما وان البلدين يشتركان في تلك القضية التي تعود الى عام ١٩٧٤، فمن جهة تركيا فأنها تسيطر على منابع نهري دجلة والفرات اللذان يمثلان شريان الحياة للعراق[١٧]، وفي ضوء ذلك شهد ملف المياه بين البلدين تقلبات وأزمات في بعض الفترات اثرت على مسار العلاقات العراقية التركية، ويعود ذلك بسبب بناء تركيا سدود ومشاريع على المنابع الرئيسة لنهري دجلة والفرات، مما ادى الى إحداث نقص كبير في كميات المياه الداخلة للعراق، لينعكس سلباً على قطاع الزراعة في العراق، وزيادة التصحر والملوحة وانعدام الزراعة في مناطق واسعة، وعليه فأن هذا الوضع نظراً لما يشكله من مخاطر حقيقية على العراق، فيتطلب الوقوف له بجدية من خلال الاتفاق مع تركيا في تأمين حصة مناسبة من المياه للعراق[١٨].

وفي ضوء ذلك، لابد من الاشارة الى ان سبب تلك الخلافات والازمات بشأن مياه دجلة والفرات بين البلدين لا يخضعان حتى الان لأي اتفاق سياسي او قانوني يحفظ الحقوق المكتسبة من دون نقص بطبيعة الحال من حقوق

تركيا بصفتها دولة منبع، ويعزى ذلك الى رفض تركيا المستمر للتوصل الى اتفاق مع العراق بصفة قانونية ملزمة على الرغم من العديد من الجولات والمحادثات الثنائية، مما جعل بتركيا تنفرد بسياساتها المائية[١٩].

وفي سياق ذلك، على الرغم من المبادرات العراقية في الدخول بجولات تفاوضية مع تركيا في فترات متعددة بشأن تسوية تلك القضية، الا انه في الواقع يلاحظ ان تركيا أصرت على موقفها والتمسك بتوجهاتها التي تسعى الى ان تكون المتحكم الرئيس في منابع مياه دجلة والفرات، مما اثر ذلك على مسار العلاقات التركية العراقية، ففي العام ٢٠١١ رفضت الحكومة العراقية التوقيع على اتفاقية اقتصادية مع تركيا حتى تضمن لها حصة مائية محددة حسب اتفاق رسمي[٢٠]، وفي العام ٢٠١٤ على الرغم من توقيع مذكرة تفاهم بين البلدين بشأن حماية الموارد المائية واستخدامها، وضمان تركيا اطلاق كميات مياه عادلة الى العراق، الا انه سرعان ما تنقض تركيا أي اتفاق بتقاسم المياه[٢١].

ويلاحظ على وفق ماتقدم، اذ انه لا توجد مؤشرات على إمكانية التوصل إلى حل دائم للخلافات بين البلدين بشأن تدفقات المياه، لكن في الوقت ذاته لا ترغب تركيا في ان تكون هذه القضية عائق امام العلاقات مع العراق، وفي هذا السياق، أشار الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" في العام ٢٠١٨ بقوله: "**أن هطول الأمطار في تركيا سجل أدنى مستوى له منذ أكثر من ستة عقود، لكن بلاده تدرك الشحة المياه في العراق**"، واكمل قوله : "**قررنا زيادة كمية المياه المتدفقة من نهر دجلة لمدة شهر واحد قدر المستطاع، للتخفيف من أزمة العراق**"[٢٢].

وبعبارة أخرى، لاسيما بالنظر إلى قضية المياه كمجال للتعاون يخدم المصالح المشتركة، صرحت تركيا في اوقات عديدة من أن العراق ليس حريصا بما يكفي بشأن استخدامه للمياه، وبالمقابل وجه بعض السياسيين والمسؤولين العراقيين اتهامات الى تركيا بتبني نهج غير عادل لتدفق المياه عبر بناء السدود، ولكن في الوقت نفسه يلاحظ ان تركيا تعمل بطرق دبلوماسية لاحتواء ازمة المياه مع العراق، بهدف تهدئة التوترات التي بدورها قد تؤثر على علاقاتها الثنائية مع العراق، وفي ضوء ذلك بادر الرئيس التركي اردوغان في العام ٢٠١٩ بتكليف وزير الغابات والمياه السابق "فيصل إيروغلو" مبعوثا خاصا إلى العراق، بهدف تقديم المساعدة بهدف ايجاد حلول لازمة المياه في العراق، ومع ذلك، من الصعب القول إنه تم إحراز تقدم ملموس[٢٣]، ومن جانب اخر أكد رئيس الوزراء العراقي "محمد شياع السوداني" خلال زيارته الاخيرة ٢٠٢٣ لتركيا ولقائه مع أردوغان أنه يمكن إيجاد حل من خلال الجهود المشتركة لمعالجة القضية علميا وفنيا، وعلى الرغم من أن زيارة رئيس الوزراء العراقي لتركيا أسفرت عن تعهد بزيادة تدفق نهر دجلة، إلا أن الإجراء مؤقت وهناك حاجة لبذل المزيد من الجهود للتوصل إلى حل دائم[٢٤].

وعليه يلاحظ ان قضية المياه تعد من المحددات التي بدورها قد تؤثر على مسار العلاقات العراقية التركية في المستقبل القريب نظرا لتعقيدها وتشابك المصالح المشتركة فيها، خاصة في ظل تمسك تركيا بسياساتها المائية بوصفها دول المنبع ازاء الدول التي تشترك بالمياه وتحديدا العراق .

١. **قضية النفط :** على الرغم من ان العراق يصدر النفط منذ عقود عبر الأراضي التركية إلى العالم، لكن منذ العام ٢٠١٤ بدء خلافاً بين العراق وتركيا ظهر على خلفية توقيع تركيا وحكومة إقليم كردستان اتفاقاً طويل الأمد يسمح لحكومة الإقليم بتصدير نفطها عبر الانبوب الكردي من خلال ربطه بالأنبوب العراقي – التركي، دون العودة او أي اتفاق مع حكومة العراقية المركزية[٢٥]، وهذا ما عدته الحكومة العراقية خرقاً تركي لسيادة العراق، وخرقاً للنصوص الدستورية التي تفسرها على أنها تمنحها الحق الحصري بتصدير النفط، مما افضى ذلك الى تصاعد حدة التوتر بين البلدين، نتيجة دعم تركيا لسياسات حكومة إقليم كردستان، التي أثارت غضب الحكومة العراقية التي تؤكد سلطتها الوحيدة على إدارة النفط العراقي، وان الدعم التركي يفسر بوضوح على دفع إقليم كردستان نحو الاستقلال النفطي، الذي قد تؤدي إلى تفكك العراق[٢٦].

ليدفع بالعراق الى رفع قضية تحكيم ضد تركيا، بزعم أن الاخيرة انتهكت اتفاقية عام ١٩٧٣ التي تحكم خط أنابيب النفط الخام بين العراق وتركيا[٢٧]، حتى جاء قرار المحكمة التجارية الدولية، الذي أقر في اذار/٢٠٢٣، بعدم قانونية سماح تركيا لإقليم كردستان بتصدير نفطه عبر ميناء جيهان، وتغريم تركيا (١,٤) مليار دولار، بما أدى إلى تصاعد حدة الخلاف العراقي التركي، جاءت نتيجة خسارة تركيا مايقارب (٥) مليارات دولار بعد إيقاف ضخ النفط المتواصل منذ صدور الحكم، وقد توسع حدة الخلاف بين البلدين عندما وظفت تركيا زلزال شباط/ ٢٠٢٣، كحجة لتأخير استئناف تصدير النفط، ثم طالبت العراق بعد ذلك بدفع رسوم المرور أثناء فترة توقف تصدير النفط عبر الأنبوب، بالإضافة إلى طلبها التنازل عن دعوى التعويض الذي أقرته المحكمة[٢٨]، ويتضح في ذلك ان قضية تصدير نفط اقليم كردستان وجدت فيه تركيا منفعة اقتصادية، وورقة ضغط سياسية على العراق قد تتحول الى ورقة مساومة بشأن القضايا الاخرى العالقة بين البلدين. مما جعل بهذه القضية في ان تكون احد محددات العلاقات التركية العراقية .

٢. **حزب العمال الكردستاني :** ان من المحددات الاخرى والتي لها تأثير كبير على العلاقات العراقية التركية هي حزب العمال الكردستاني الذي يتواجد في اقليم كردستان العراق، وفي شمال جنوب تركيا، اذ بدء منذ العام ١٩٨٤ خلافا حاد توسع الى صراع كبير بين الاكراد والاتراك، لاسيما عندما أعلن حزب العمال الكردستاني الانتفاضة الكردية، وجراء ذلك قتل أكثر من (٤٠) ألف شخص، واغلبهم كانوا من المدنيين الكرد، وعلى أثر ذلك تم توجيه الاتهامات الى كلا الجانبين بارتكاب العديد من انتهاكات حقوق الإنسان أثناء موجه الصراع، في حين أدانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تركيا بسبب الألاف من الانتهاكات لحقوق الإنسان، ومن ناحية أخرى، واجه حزب العمال الكردستاني إدانة دولية لاستخدامه اساليب ارهابية، والتي تشمل الخطف، ومذابح المدنيين، والانتحاريين، وتجنيد الأطفال، فضلا عن استهداف المؤسسات الحكومية الأخرى على نطاق واسع منذ سنة ١٩٨٤[٢٩]. ومنذ ذلك الوقت ساد الصراع بين الطرفين والى الوقت الحالي.

وبسبب تواجد حزب العمال الكردستاني الذي تنظر اليه تركيا بانه منظمة ارهابية في اقليم كردستان العراق، وامتداد الصراع بين الجانبين، وحدوث مواجهات مسلحة في فترات متكررة، بدأت تركيا تدرك خطورة هذه المنظمة وما تشكله من تهديد على الامن القومي التركي، مما دفع بتركيا الى شن هجمات عسكرية استهدفت مواقع PKK ، ففي

عام ٢٠١٥، قصفت القوات الجوية التركية مواقع حزب العمال الكردستاني في العراق، في خضم التوترات الناشئة عن التدخل التركي في الصراع مع المجاميع الارهابية "داعش" في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، ليسفر عن مقتل مئات المدنيين على أيدي الجانبين، ووقعت العديد من انتهاكات حقوق الإنسان(٣٠).

ليفضي الى تصاعد حدة الصراع بين الجانبين، ومع ذلك واصلت تركيا هجماتها على مقرات PKK في شمال العراق، ومنها اسفر عن قتل المدنيين العراقيين، وبالمقابل هاجمت منظمة PKK نائب القنصل التركي في العام ٢٠١٩، واسفرت عن مقتله في اربيل، لتتجه لاحقا تركيا الى شن عملية عسكرية كبيرة ضد حزب العمال الكردستاني، والتي اودت بحياة بعض المدنيين العراقيين، مما دفع بالحكومة العراقية الى استنكار الاساليب التركية ووصفتها بانه انتهاك لسيادة العراق(٣١).

وعلى اثر ذلك، لاسيما وان العراق وتركيا يرتبطان بعلاقات ثنائية في جوانب متعددة، لكن في الواقع ان هذه العلاقات لم تسهم بفاعلية في تسوية قضية الصراع بين PKK والاتراك، مما دفع بتركيا بتوجيه الاتهامات الى الحكومة العراقية المركزية بتجاهل التهديدات التي تطال أمن تركيا من قبل PKK، فضلا عن ذلك بدأت تركيا تكثف من ضرباتها العسكرية ضد PKK، ولم تكتفي بذلك وانما انشأت مواقع عسكرية على الحدود العراقية التركية من اجل التصدي والقضاء على PKK، وبالمقابل أثار الوجود العسكري التركي حفيظة عدد من الجهات العراقية التي وجدت فيه انتهاكا لسيادة العراق، وزعمت أنه يسعى لتحقيق تطلعات توسعية، وطلبت من تركيا بسحب قواتها، لكن في الحقيقة بقيت مواقع العسكرية التركية، لتبرر لاحقا الحكومة التركية بان هذا التواجد ليس انتهاكا لسيادة العراق، وانما حفاظا على الامن القومي للبلدين(٣٢)، وفي ضوء ذلك، اعرب الرئيس التركي " رجب طيب أردوغان" في بيان له بشأن حزب العمال الكردستاني خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي " محمد شياع السوداني" الى تركيا في العام ٢٠٢٣ بقوله: "**إن توقعنا من إخواننا وأخواتنا العراقيين هو الإقرار بأن حزب العمال الكردستاني هو منظمة إرهابية وتطهير أراضيهم من هذه المجموعة الإرهابية الدموية**"(٣٣).

ويلاحظ من ماتقدم، ان تركيا متمسكة بوجودها العسكري في الاراضي الحدودية العراقية، على الرغم من رفض العراق لذلك، لكن في الواقع تريد تركيا اجبار العراق على الاعتراف رسميا بحزب العمال الكردستاني بانه منظمة ارهابية ولابد التعاون في القضاء عليه، وفي حال تجاهل العراق لهذا الملف، فانه سيشكل تأثيرا على مسار العلاقات العراقية التركية، وما يؤكد ذلك هو ان تاريخ العلاقات بين البلدين يشهد لحظات تأزم ولحظات اخرى تعاون في هذا الملف.

رابعا : قراءة في مستقبل العلاقات التركية العراقية

ان تنبؤ مستقبل العلاقات التركية العراقية يرتبط بشكل مباشر او غير مباشر بمجموعة من المؤشرات التي قد تسهم في تطور العلاقات مابين البلدين، ومنها قد تسهم بتراجع العلاقات لاسيما بما يتعلق بالقضايا العالقة، لكن في الواقع ان تركيا والعراق يتمتعان بموقع جيواستراتيجي مهم، ويرتبطان بعوامل تاريخية وجغرافية ذات تأثير كبير

على مسارات العلاقات التي تجمعهم. وفي سياق ذلك يمكن ايجاز مايلي بشأن مستقبل العلاقات الثنائية للبلدين التي من الممكن ان تتطور في المستقبل المنظور، على الرغم من عدم تسوية القضايا العالقة بينهما:

١. نظرا لارتباط العراق وتركيا بشراكة تجارية، وان تركيا الشريك التجاري الإقليمي الرئيسي للعراق، وحسب احصائيات التجارة الثنائية التي تجاوزت ٢٤ مليار دولار أميركي في عام ٢٠٢٢، ومن المحتمل أن تنمو أكثر، بالإضافة الى مئات من الشركات التركية النشطة في الكثير من الصناعات تعمل في البلاد، فهناك مؤشر نظرا لطبيعة المصالح المشتركة قد تسهم في تطور العلاقات بين البلدين.
٢. تدرك العراق اهمية علاقاتها مع تركيا، وان اي ضرر بها قد ينعكس على القضايا العالقة بين البلدين وقد تأخذ مسارات معقدة، لذا فان تطور العلاقات قد يخفف من حدة تلك القضايا وربما قد تسهم في ايجاد حلول حفاظا على المصالح المشتركة، ولعل قرار الحكومة العراقية في نقل عمليات إعادة تأهيل مطار الموصل إلى الشركات التركية يترجم الى توجهات العراق للحفاظ على هذه الروابط، بالمقابل أن تركيا تعهدت في مؤتمر الكويت ٢٠١٨ بتقديم قرض بقيمة ٥ مليارات دولار أميركي للعراق للمشاركة في جهود إعادة الإعمار في أعقاب هزيمة التنظيمات الارهابية "داعش"[٣٤].
٣. ان تبادل الزيارات بين الرئيسين العراقي والتركي في الاعوام (٢٠٢٣-٢٠٢٤) هو مؤشر واضح بمدى اهمية كلا البلدين، وقد يسهم في تطور العلاقات بالمستقبل القريب، وان صح القول إن العلاقات الاقتصادية الثنائية باتت على وشك الدخول في فصل جديد، لاسيما وأن الجانبين اتفقا على العمل جنبا في تنفيذ مشروع "القناة الجافة"، وتم تصميم ممر الطريق والسكك الحديدية لزيادة الربط بين الجارتين وكذلك المنطقة على نطاق أوسع. وبناء عليه، ستمتد الطرق من ميناء الفاو الكبير في أقصى جنوب العراق، عبر محافظات البصرة والديوانية والنجف وكربلاء وبغداد والموصل لتصل إلى تركيا، حيث تمتد إلى ميناء مرسين وأوروبا عبر اسطنبول، وهذا ما سيعزز من روابط الاتصال بين البلدين[٣٥].
٤. اما بشأن القضايا الابرز (المياه، والنفط، حزب العمال الكردستاني)، اذ تتطلب تلك القضايا الوقوف بشكل حقيقي من قبل الجانبين والتوصل الى رؤى واضحة لتسويتها او ايجاد حلول تعالجها نسبيا، بهدف الحفاظ على المصالح المشتركة، فمن جهة (قضية المياه) على الرغم من انها قضية ذات جذور تاريخية بين البلدين، ونجدها في بعض الفترات تأخذ مسار توتر بين البلدين، لكن في الواقع لم تصل الى مرحلة الصراع، ولم تفضي الى قطع العلاقات التام بين البلدين، وهذا يدل على هناك احتمالية لاتفاق لحل هذه القضية، فجزء منها يقع على عاتق الحكومة العراقية في ايجاد خطة استراتيجية للحفاظ على الموارد المائية، وجزء اخر يقع على عاتق الحكومة التركية في زيادة الحصص المائية للعراق، وهذا يتم في حالة تطور العلاقات الى مديات اوسع.

الخاتمة :

ان العلاقات التركية العراقية تمر في الوقت الحالي بمرحلة تاريخية، تتطلب من صناع القرار في كلا البلدين الى تبني ارادات سياسية متزنة وقوية، وتوازنات ذات مسارات محسوبة ، وذلك من اجل استثمار الافاق الجديدة في العلاقات التي تجمعهم، والتي لايمكن ان تتحقق مستقبلا في حال عدم استثمارها حالياً، كون تلك الافاق قد تسهم في تحول فعلي في طبيعة العلاقات الثنائية، التي ظلت طوال العقود السابقة تتراوح بين مسارين فقط، اما مسار التعاون التقليدي، او مسار الخلافات المحدودة، التي تؤدي الى جمود العلاقات، وعليه فان العلاقات التركية العراقية منذ العام ٢٠١٤ على الرغم من الخلافات بشأن بعض القضايا، بقيت ضمن مسار مقيد لكن في الوقت نفسه اتسم بالتعاون، لذا فان تطور تلك العلاقات ليس مستحيلاً، فهناك فرصة حقيقة في الوقت الحاضر لاسيما منذ تولي محمد شياع السوداني الحكومة، والذي بدء بخطة استراتيجية اكثر انفتاحا اقليميا، وايلاء الاهمية لتسوية الخلافات ومنها مع تركيا، بالمقابل هناك قبولا كبير من الجانب التركي لتحركات العراق منذ العام ٢٠٢٢، وهذه مؤشرات ايجابية يمكن ان تنقل العلاقات بين البلدين الى مسارات متقدمة وخطوات استراتيجية في التعاون، خاصة في المجال الاقتصادي والمجال الامني، واستثمارها لتعزيز المصالح المشتركة بين البلدين .

الهوامش

(١) يوسف قحطان نعمة، العلاقات التركية العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣ وفق النظرية الواقعية الكلاسيكية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، كانون الثاني/٢٠٢٢. الدخول : ٢/٧/٢٠٢٢. https://democraticac.de/?p=79758

(٢) ابراهيم خليل العلاف، السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد ٩/نيسان/٢٠٠٣، دراسات اقليمية– مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد ٥، ٢٠٠٦، ص٧.

(٣) محمد السيد سليم، الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي– موقع تركيا منها في الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص٦٦.

(٤) عامر كامل احمد، مسارات العلاقات العراقية – التركية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العددان ٦٤–٦٥، ٢٠١٦، ص٨٤.

(٥) المصدر نفسه، ص٨٦.

(٦) أردوغان يسجل زيارة تاريخية إلى بغداد، موقع صحيفة البيان الالكترونية، ٢٠٠٨. الدخول ٥/٧/٢٠٢٤.
https://www.albayan.ae/one-world/2008-07-11-1.656110

(٧) المصدر نفسه.

(٨) نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية – التركية بعد ٢٠٠٣ في بعدها السياسي والامني، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٦٧، ٢٠٢١، ص٣١٧.

(٩) حزب العمال الكردستاني يهدد تركيا بانتقام عنيف، موقع france24، ٢٠١٢. الدخول ٥/٧/٢٠٢٤.
https://2u.pw/wrITwRAC

(١٠) زينة كمال خورشيد، تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣، شبكة المؤتمرات العربية، المؤتمر العلمي الدولي العاشر، اسطنبول، تموز/٢٠١٩، ص٢٠٢٤.

(١١) Relations between Turkey and Iraq, Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, Available: 8/7/2024. https://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkiye-and-iraq.en.mfa

(١٢) Relations between Turkey and Iraq, Op. cit.

(١٣) Paul Iddon, Why Iraq and Turkey's ties are at a historic low point, The New Arab, 03 August, 2022. Available: 8/7/2024. https://www.newarab.com/analysis/growing-rift-between-iraq-and-turkey

(١٤) Ibid.

(١٥) Sarhang Hamasaeed, Iraq's al-Sudani Government, One Year Later, The United States Institute of Peace, November 2, 2023, Available: 8/7/2024. https://www.usip.org/publications/2023/11/iraqs-al-sudani-government-one-year-later

(١٦) Soner Cagaptay& Selin Uysal, Bilal Wahab, The Iraq-Turkey Reset, The Washington Institute for Near policy, USA, May 29, 2024. Available: 10/7/2024. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/iraq-turkey-reset

(١٧) سندس سرحان احمد، السياسة المائية التركية تجاه العراق، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، بغداد، العدد ٣٥، ٢٠٢١، ص٥.

(١٨) زينة كمال خورشيد، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٢٥.

قائمة المصادر :

اولا : المصادر العربية

١. ابتهال محمد رضا، مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٩، ٢٠١٧.

٢. ابراهيم خليل العلاف، السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد ٩/نيسان/٢٠٠٣، دراسات اقليمية– مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد ٥، ٢٠٠٦.

٣. حمد السيد سليم، الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي– موقع تركيا منها في الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.

٤. حميد نعمة الصالحي، مشكلة تقاسم المياه المشتركة بين العراق وتركيا: دراسة في الابعاد القانونية، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث: دور العلوم الانسانية والاجتماعية في التنمية وخدمة المجتمع، ملحق مجلة الجامعة العراقية، العدد ٢/١٧، ٢٠٢٣.

٥. زينة كمال خورشيد، تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣، شبكة المؤتمرات العربية، المؤتمر العلمي الدولي العاشر، اسطنبول، تموز/٢٠١٩، ص٢٠٢٤.

٦. سندس سرحان احمد، السياسة المائية التركية تجاه العراق، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، بغداد، العدد ٣٥، ٢٠٢١.

٧. عامر كامل احمد، مسارات العلاقات العراقية – التركية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العددان ٦٤–٦٥، ٢٠١٦.

٨. نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية – التركية بعد ٢٠٠٣ في بعدها السياسي والامني، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٦٧، ٢٠٢١.

٩. يوسف قحطان نعمة، العلاقات التركية العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣ وفق النظرية الواقعية الكلاسيكية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، كانون الثاني/٢٠٢٢. الدخول : ٢/٧/٢٠٢٢.

https://democraticac.de/?p=79758

١٠. أردوغان يسجل زيارة تاريخية إلى بغداد، موقع صحيفة البيان الالكترونية، ٢٠٠٨. الدخول ٥/٧/٢٠٢٤

https://www.albayan.ae/one-world/2008-07-11-1.656110

١١. حزب العمال الكردستاني يهدد تركيا بانتقام عنيف، موقع france24، ٢٠١٢. الدخول ٥/٧/٢٠٢٤. https://2u.pw/wrITwRAC

١٢. محمد الآجا، تحليل معمق: العراق وتركيا تتجهان لتعزيز العلاقات الاقتصادية ووقف الخلافات السياسية، شبكة امواج ميديا الاخبارية، ٢٠٢٣. الدخول ١١/٧/٢٠٢٤.

https://amwaj.media/ar/article/deep-dive-iraq-turkey-to-boost-economic-ties-freeze-politic-differences

١٣. ايمان سمك، مستقبل العلاقات التركية العراقية في ضوء التطورات الأخيرة، مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم، ٢٠٢٤. الدخول ١١/٧/٢٠٢٤.

https://2u.pw/0h0S0tcJ

ثانيا : المصادر الاجنبية

1. Relations between Turkey and Iraq, Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, Available: 8/7/2024. https://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkiye-and-iraq.en.mfa
2. Paul Iddon, Why Iraq and Turkey's ties are at a historic low point, The New Arab, 03 August, 2022. Available: 8/7/2024. https://www.newarab.com/analysis/growing-rift-between-iraq-and-turkey
3. Sarhang Hamasaeed, Iraq's al-Sudani Government, One Year Later, The United States Institute of Peace, November 2, 2023, Available: 8/7/2024. https://www.usip.org/publications/2023/11/iraqs-al-sudani-government-one-year-later
4. Soner Cagaptay& Selin Uysal, Bilal Wahab, The Iraq-Turkey Reset, The Washington Institute for Near policy, USA, May 29, 2024. Available: 10/7/2024. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/iraq-turkey-reset
5. Yerevan Saeed, Iraq Faces its Next Crisis: Water, An initiative of the Washington Institute for Near East Policy, Jul 19, 2018. Available: 10/7/2024. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/iraq-faces-its-next-crisis-water
6. Munir Chalabi, Where will the Independent KRG's Oil Export Lead to, Iraqi Economist Network, June 21, 2014. Available: 10/7/2024. https://iraqieconomists.net/en/2014/06/21/where-will-the-independent-krgs-oil-export-lead-to-by-munir-chalabi/
7. Kurdistan Workers' Party, Britannica, Jul 3, 2024. Available: 11/7/2024. https://www.britannica.com/topic/Kurdistan-Workers-Party

المصادر المترجمة :

1. Ibtihal Muhammad Reda, The water problem in Iraq in light of Turkish water projects, Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Issue 69, 2017.
2. Ibrahim Khalil Al-Alaf, Turkish foreign political behavior towards Iraq after April 9, 2003, Regional Studies - Center for Regional Studies, University of Mosul, Issue 5, 2006.
3. Hamad Al-Sayyid Salim, Strategic Options for the Arab World - Turkey's Position in the Arab-Turkish Dialogue between the Past and the Present, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2010.
4. Hamid Nimah Al-Salhi, The Problem of Sharing Shared Water between Iraq and Turkey: A Study in Legal Dimensions, Proceedings of the Third International Scientific Conference: The Role of Humanities and Social Sciences in Development and Community Service, Iraqi University Journal Supplement, Issue 17/2, 2023.
5. Zeina Kamal Khurshid, a geopolitical analysis of Iraqi-Turkish relations after 2003, Arab Conferences Network, Tenth International Scientific Conference, Istanbul, July 2019, p. 2024.
6. Sundos Sarhan Ahmed, Turkish water policy towards Iraq, Al-Mansour Magazine, Al-Mansour University College, Baghdad, Issue 35, 2021.
7. Amer Kamel Ahmed, Paths of Iraqi-Turkish Relations after 2003, Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Issues 64-65, 2016.
8. Nabil Muhammad Salim, Iraqi-Turkish relations after 2003 in their political and security dimension, Political Issues Journal, College of Political Science, Al-Nahrain University, Issue 67, 2021.
9. Youssef Qahtan Nimah, Turkish-Iraqi relations after 2003 according to the classical realist theory, Arab Democratic Center, Berlin, January 2022. Entry: 7/2/2022.
https://democraticac.de/?p=79758
10. Erdogan records a historic visit to Baghdad, Al-Bayan electronic newspaper website, 2008. Accessed 7/5/2024.
https://www.albayan.ae/one-world/2008-07-11-1.656110
11. The Kurdistan Workers' Party threatens Türkiye with violent retaliation, France24 website, 2012. Accessed 7/5/2024. https://2u.pw/wrITwRAC
12. Muhammad Al-Aja, In-depth analysis: Iraq and Turkey are moving to strengthen economic relations and stop political differences, Amwaj Media News Network, 2023. Accessed 7/11/2024.
https://amwaj.media/ar/article/deep-dive-iraq-turkey-to-boost-economic-ties-freeze-political-differences
13. Iman Samak, The Future of Turkish-Iraqi Relations in Light of Recent Developments, Center for Strategic Studies and Values Development, 2024. Accessed 7/11/2024.
https://2u.pw/0h0S0tcJ

(١٩) ابتهال محمد رضا، مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٩، ٢٠١٧، ص٩١.

(٢٠) زينة كمال خورشيد، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٢٥.

(٢١) حميد نعمة الصالحي، مشكلة تقاسم المياه المشتركة بين العراق وتركيا: دراسة في الابعاد القانونية، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث: دور العلوم الانسانية والاجتماعية في التنمية وخدمة المجتمع، ملحق مجلة الجامعة العراقية، العدد ٢/١٧، ٢٠٢٣، ص١١٠.

(٢٢) Yerevan Saeed, Iraq Faces its Next Crisis: Water, An initiative of the Washington Institute for Near East Policy, Jul 19, 2018. Available: 10/7/2024. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/iraq-faces-its-next-crisis-water

(٢٣) محمد الآجا، تحليل معمق: العراق وتركيا تتجهان لتعزيز العلاقات الاقتصادية ووقف الخلافات السياسية، شبكة امواج ميديا الاخبارية، ٢٠٢٣. الدخول ١١/٧/٢٠٢٤.
https://amwaj.media/ar/article/deep-dive-iraq-turkey-to-boost-economic-ties-freeze-political-differences

(٢٤) Sarhang Hamasaeed, Iraq's al-Sudani Government, One Year Later, Op. cit.

(٢٥) Munir Chalabi, Where will the Independent KRG's Oil Export Lead to, Iraqi Economist Network, June 21, 2014. Available: 10/7/2024. https://iraqieconomists.net/en/2014/06/21/where-will-the-independent-krgs-oil-export-lead-to-by-munir-chalabi/

(٢٦) Munir Chalabi, Op. cit.

(٢٧) محمد الآجا، مصدر سبق ذكره.

(٢٨) ايمان سمك، مستقبل العلاقات التركية العراقية في ضوء التطورات الأخيرة، مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم، ٢٠٢٤. الدخول ١١/٧/٢٠٢٤. https://2u.pw/0h0S0tcJ

(٢٩) Kurdistan Workers' Party, Britannica, Jul 3, 2024. Available: 11/7/2024. https://www.britannica.com/topic/Kurdistan-Workers-Party

(٣٠) Paul Iddon, Why Iraq and Turkey's ties are at a historic low point, Op. cit.

(٣١) Ibid.

(٣٢) محمد الآجا، مصدر سبق ذكره.

(٣٣) Sarhang Hamasaeed, Iraq's al-Sudani Government, One Year Later, Op. cit.

(٣٤) Relations between Turkey and Iraq, Op. cit.

(٣٥) محمد الآجا، مصدر سبق ذكره.